State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت
٨ ديسمبر ٢٠١٤

إدارة التوثيق والمعلومات	
الفصل التشريعي	١٤
دور الإنعقاد	٣
رقم الوثيقة	٦١٨

السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحية طيبة .. وبعـــــد،،

نتقـدم بـالاقتراح بقـانون المرفـق بتعـديل بعـض أحكـام القـانون رقـم (١٩) لسـنة ٢٠٠٠ فـي شـأن دعـم العمالـة الوطنيـة وتشـجيعها للعمـل فـي الجهـات غيـر الحكومية،مشـفوعاً بمذكرتـه الإيضـاحية ، برجـاء التفضـل بعرضـه علـى مجلـس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الإستعجال.

مع خالص التحيـــة،،

مقدمو الاقتراح

حمـــود محمد الحمدان **د. عبد الرحمن صالح الجيران**

محمـــد طنا العنـــزي **فارس سعـــد العتيبـــي**

د.أحمد مطيع العازمـــي

يحال إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
ويدرج بجدول أعمال الجلسة القادمة
مع إعطائه صفة الإستعجال

١٤/١٢/١٨

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

www.kna.kw

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

اقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام

القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية

وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات الغير حكومية ،
- وعلى المرسوم الصادر في ٤/٤/ ١٩٧٩ في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(المادة الأولى)

تضاف إلى أحكام المادة رقم (١٠) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ المشار إليه فقرتان جديدتان نصهما التالي :

"ولا يجوز الأخذ بأسلوب المقابلة عند التعيين في الوظائف العامة إلا للمفاضلة بين المتقدمين الحاصلين عند التخرج على ذات التقدير وذلك فيما عدا الوظائف القضائية".

وتسري أحكام الفقرة السابقة على التعيين في الشركات التي تملك الدولة رأسمالها بالكامل.

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسميه.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكرة الايضاحية

للاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام

القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية

وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية

إن من أهم الدعامات التي يقوم عليها المجتمع الكويتي العدل والحرية والمساواة ، وذلك كما جاء بنص المادة السابعة من الدستور ، وحيث أن القضية التي تشغل الرأي العام الكويتي هي المساواة عند التعيين في الوظائف العامة بحيث تكون الأولوية للمتميزين من خريجي الجامعات والمعاهد التطبيقية ، غير أن كثيراً ما يتم تفضيل بعض المتقدمين على غيرهم ، على الرغم من الفارق الكبير في التقدير بينهم ، بدعوة نجاحهم في المقابلة الشخصية ، مما أظهر استياء كبيرًا بين الخريجين ، الأمر الذي حدا ببعضهم الى الاتجاه للقضاء.

وتحقيقاً لمبادئ العدل والمساواة عند التعيين في الوظائف العامة ، أعد هذا الاقتراح بقانون بعدم الأخذ بأسلوب المقابلة الشخصية إلا للمفاضلة بين الحاصلين على ذلك التقدير وذلك عدا الوظائف القضائية ، وبالتالي يتم التفاضل بينهم دون غيرهم ويسري ذلك على جميع الوظائف الشاغرة في الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة إلى جانب الشركات التي تملك الدولة رأسمالها بالكامل.